

الخصائص والنقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي من منظور إسلامي

دكتور

خلف بن سليمان بن صالح النمري

أستاذ الاقتصاد الإسلامي المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة أم القرى

" ملخص البحث "

يحاول هذا البحث توضيح القواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي من منظور إسلامي ، وقد استعرض الباحث مفهوم علم الاقتصاد الزراعي ، وفروعه ثم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الزراعي ، ثم استعرض تطور النشاط الزراعي ، وبعد ذلك أوضح العلاقة بين الاقتصاد الزراعي والعلوم الأخرى . وقد خصص المبحث الخامس لبيان القواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي من خلال ما ثبت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم من أحكام شرعية في مجال الاقتصاد الزراعي ، وكذلك في عهد الخلفاء الراشدين بعد أن أشار إلى القواعد التي يتميز بها النشاط الاقتصادي في الإسلام المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وتظهر أهمية البحث في بيان قواعد الاقتصاد الإسلامي في المجال الزراعي التي لم يسبق توضيحها في الكتابات الاقتصادية الزراعية ، والتي كتبت عن علم الاقتصاد الزراعي .

مقدمة :

يحتل القطاع الزراعي في كثير من البلدان موقعاً متميزاً بين فروع النشاط الاقتصادي لما له من أهمية كبرى ، إضافة إلى اشتماله على الموارد الاقتصادية التي تلبى حاجات الإنسان الضرورية من غذاء وكساء وسكن ، كما يساعد في معالجة أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد بشكل عام من توفير العمالة ، والعملات النقدية والمواد الخام للقطاعات الأخرى ، وتحريك القطاع التجاري الداخلي والخارجي . ولهذه الأهمية فإن التعرض لدراسته أصبح أمراً مهماً للباحثين في الاقتصاد الإسلامي . فالزراعة هي الجانب المهم في الحياة اليومية لقطاع كبير من أبناء المجتمع ، ولأن كتب الاقتصاد الزراعي لا تتناول بيان الأفكار الاقتصادية في الشريعة الإسلامية وقواعدها .

لذا رأيت أن أقوم بإعداد بحث عن الاقتصاد الزراعي من واقع اقتصادنا الإسلامي يتجلى فيه اهتمام شريعتنا الإسلامية بهذا الجانب كغيره من الجوانب الاقتصادية الأخرى . ولقد اعتمدت على المراجع المتخصصة في بيان الفكر الاقتصادي الإسلامي وخاصة كتب الحديث والفقه والتاريخ الإسلامي التي تبرز أهمية الفكر الإسلامي في المجال الزراعي ، وجاء هذا البحث موزعاً على النحو التالي :

*** المبحث الأول : مقدمات أساسية في علم الاقتصاد الزراعي :**

أولاً : مفهوم علم الاقتصاد الزراعي .

ثانياً : فروع علم الاقتصاد الزراعي :

*** المبحث الثاني : خصائص الاقتصادي الزراعي :**

أولاً : الخصائص الاقتصادية للاقتصاد الزراعي .

ثانياً : الخصائص الاجتماعية للاقتصاد الزراعي .

*** المبحث الثالث : التطور الاقتصادي الزراعي :**

أولاً : تطور النشاط الاقتصادي الزراعي .

ثانياً : تطور نظام الإنتاج الزراعي .

*** المبحث الرابع : علاقة الاقتصاد الزراعي بالعلوم الأخرى :**

أولاً : علاقة علم الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد الإسلامي .

ثانياً : علاقة علم الاقتصاد الزراعي بالعلوم الاجتماعية .

ثالثاً : علاقة علم الاقتصاد الزراعي بالعلوم الطبيعية والتطبيقية .

*** المبحث الخامس : قواعد الاقتصاد الزراعي**

أولاً : القواعد الأساسية التي يوم عليها الاقتصاد في الإسلام .

ثانياً : القواعد العامة للاقتصاد الزراعي في الإسلام .

ثالثاً : القواعد الخاصة للاقتصاد الزراعي في الإسلام .

١- في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

٢- في عهد الخلفاء الراشدين

*** ثم الخاتمة والمراجع ، والفهارس :**

أسأل الله العليّ القدير أن يكون هذا البحث إسهاماً فعالاً في مسيرة الاقتصاد الإسلامي ولجنة إضافية يستفيد منها الباحثون وطلاب العلم فما كان فيه من صواب فمن الله ، ومن كان في من خطأ فأسأل الله أن لا يجرمني أجر المجتهد .

المبحث الأول

مقدمات أساسية في علم الاقتصاد الزراعي

تشتمل هذه المقدمات على بيان مفهوم علم الاقتصاد الزراعي في اللغة والاصطلاح الاقتصادي ، ثم بيان فروع علم الاقتصاد الزراعي .

* أولاً : مفهوم علم الاقتصاد الزراعي :

١- الاقتصاد في اللغة من القصد ، وهو استقامة الطريق والقصد العدل ، وهو خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير ، وهو القصد في المعيشة^(١) .

٢- الاقتصاد في اصطلاح الاقتصاديين : هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان من حيث العلاقة بين الغايات المتعددة والموارد المحدودة بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة بأقصى طاقة ممكنة^(٢) .

ويعرفه الباحثون في الاقتصاد الإسلامي " بأنه العلم الذي يبحث في الظاهرة الاقتصادية في مجتمع إسلامي " ^(٣) .

(١) ابن منظور : لسان العرب - باب القاف ، ج ٥ ، ص ٣٦٤٢ طبعة جديدة ومحققة ، دار المعارف .

(٢) نقلا عن د. أحمد فتحي العسال ، النظام الاقتصادي في الإسلام ، ص ٨ .

(٣) د. شوقي دنيا : النظرية الاقتصادية ، ص ١٦ .

أو هو " العلم الذي يدرس كيفية استخدام الإنسان للموارد المختلفة لسد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي المعيشية والدينية على مر الزمن" ^(١) .

ويمكن القول إن الاقتصاد هو " العلم بالأصول والمبادئ التي تنظم سلوك المسلم في الفعاليات الاقتصادية ؛ لسد حاجة المجتمع الإسلامي وفقاً لأحكام الإسلام" ^(٢) .

والفعاليات الاقتصادية تتمثل في الاستهلاك والإنتاج والتوزيع والتبادل التي يمارسها المسلم .

٣- أما الزراعية فهي في اللغة "الحرفة أو الصنعة، وهي اسم ، والفعل زرع" ^(٣) .

ويعرفها ابن خلدون بقوله : ["الفلاحة" هي إثارة الأرض ، واستخراج الأقوات] ^(٤) .

واستخراج الأقوات لا يقتصر على النبات ، بل تتكون أيضاً من الثروات الحيوانية حيث ينطبق عليها ما تتطلبه الزراعة من عناية وتعهد وتنمية ، فالزراعة لا تقتصر على العناية بالأرض فقط بل تعني بالأرض والنبات ^(٥) وكذلك الحيوان .

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : الاقتصاد التحليلي الإسلامي ، ص ١٥ .

(٢) د. خلف بن سليمان النمري وآخرون : مبادئ الاقتصاد الإسلامي ، ص ٢٦ طبعة دار الفتح للإعلام العربي ، القاهرة .

(٣) ابن منظور : لسان العرب ، الرازي : مختار الصحاح .

(٤) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٦ .

(٥) محمد محمود الديب : الجغرافيا الاقتصادية الزراعية ، ص ٦ ، ط ١٤١٤هـ .

وعلى هذا يدخل في تعريف الزراعة جمع الطعام البرى ، والصيد ، والقنص وأعمال الإنتاج النباتي والحيواني مثل تربية الماشية وتربية الدواجن والنحل ودودة القز^(١) ، وهذا المفهوم للنشاط الزراعي كان سائداً في القدم . أما في العصر الحاضر بعد تطور الزراعة فقد أصبحت تربية الحيوانات حرفة منفصلة عن النشاط الزراعي ، ولم يبق إلا الاسم حيث يقال مزرعة دواجن أو مزرعة أبقار . ولهذا فالنشاط الحيواني يتضمن الأعمال التالية :

- أ- أعمال الصيد والقنص في البر والبحر .
- ب- العناية بالحيوانات النافعة وتربيتها وتعهدها بالرعاية والتنمية .

كما يتضمن النشاط النباتي :

- أ- العناية بالنبات النافعة ، وتنميتها .
- ب- العناية بالأرض الزراعية بمختلف أنواعها .
- ج- العناية بموارد المياه .

ومن تعريف علم الاقتصاد والزراعة في اللغة والاصطلاح نبين مفهوم علم الاقتصاد الزراعي .

(١) أمين منتصر وآخرون : المعارف الأساسية لعلم الاقتصاد الزراعي ، ص ٦ ، ط ٤٠٤ هـ .

علم الاقتصاد الزراعي :

هو العلم الذي يبحث في المشكلات الاقتصادية المتعلقة بجهود الإنسان في مهنة الزراعة^(١).

وعليه يمكن القول إن الاقتصاد الزراعي يبحث في كيفية استخدام الإنسان للموارد الزراعية ، وتوضيح العلاقة بينها وبين الفعاليات الاقتصادية الأخرى .

ويركز علم الاقتصاد على بحث الوسائل التي يمكن بواسطتها استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمالية استغلالاً اقتصادياً ، وذلك بالعمل على تنظيم العلاقات بين عوامل الإنتاج في المزرعة وخارجها ، لتوفير أفضل الوسائل لتحسين حالة الفلاحين^(٢).

فعلم الاقتصاد الزراعي هو أحد العلوم الاجتماعية والتطبيقية التي تبحث جهود الإنسان في الفعاليات الاقتصادية للنشاط الزراعي بمختلف فروعه بقصد رفع الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الزراعي ، وتوزيع الدخل الزراعي بالعدالة داخل محيط المجتمع الزراعي ، وفيما بين الزراعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية^(٣).

(١) د. عبد الوهاب مطر الداهري : الاقتصاد الزراعي ، ص ٢٠ ، ط ١٩٨٦ م .

(٢) عبد الوهاب مطر الداهري : الاقتصاد الزراعي ، ص ٢٠ . م . س .

(٣) أمين منتصر وآخرون : المعارف الأساسية لعلم الاقتصاد الزراعي ، ص ٥ .

* ثانياً : فروع علم الاقتصاد الزراعي :

علم الاقتصاد الزراعي كغيره من العلوم الأخرى يتفرع إلى عدة فروع يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، ومن أهم تلك الفروع ما يلي :

١ - اقتصاديات المواد الطبيعية الزراعية :

تتناول دراسة هذا الفرع المشكلات التي تواجه الموارد الطبيعية مثل الحيازة ، وطرق الاستغلال ، وطرق المحافظة على استمرارها كعنصر أساسي في الإنتاج الزراعي ، وتشمل الموارد الطبيعية الزراعية ، والثروات النباتية والحيوانية والموارد المائية ، والعوامل المناخية . وفي هذا الفرع تبحث القواعد الشرعية جوانبه المختلفة ، وأوجه الاختلاف بينها وبين الأنظمة الوضعية ، وآثار ذلك على النشاط الزراعي (١) .

٢ - اقتصاديات العمل الزراعي :

يختص هذا الفرع بدراسة الموارد البشرية التي يمكن استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الزراعية ، وكذلك تطبيق العلوم الاقتصادية والزراعية والخبرات العلمية في تنمية العمالة الزراعية ، وتدريبها وفقاً لمبادئ الاقتصاد الإسلامي .

(١) د. خلف النمري : التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية ، ج ١ ، ص ١٦٩ ، ٢٣١ .

٣- التمويل الزراعي^(١) :

إن تدريب المال اللازم للعمليات الإنتاجية الزراعية أمر ذو أهمية ؛ لهذا فإن دراسة المصادر الخاصة والعامة للتمويل يعتبر أحد فروع الاقتصاد الزراعي، ومن تلك الطرق الخاصة التمويل الذاتي ، والتمويل بالمشاركة والتمويل عن طريق شركة المضاربة والتمويل عن طريق السلم والمراحة ، والقروض الزراعية أيضاً ، إضافة إلى التمويل العام الذي تقوم به الدولة من قروض للمشروعات الزراعية ، وتمويل للمشروعات العامة . ويتم هذا التمويل وفقاً لأحكام الإسلام التي تحرم التعامل بالربا مهما كان نوعه ومقداره لقوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرّم الربا ﴾^(٢) . الآية .

٤- التسويق الزراعي^(٣) :

تشمل الدراسة هذا الفرع كافة الجوانب المتعلقة بنقل ملكية السلع من المنتجين إلى المستهلكين ، من نقل وتخزين وتعبئة ، وخدمات تسويقية أخرى تعمل على رفع الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية ، ودراسة الأسواق والأسعار وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيها ومنع التعامل بالمعاملات المنهي عنها كالغش، والنجش ، والاحتكار ، وتطفيف الكيل والميزان والمضاربات المفتعلة ، وغير ذلك.

(١) المرجع السابق .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٧٥ .

(٣) د. أمين منتصر : المعالم الأساسية لعلم الاقتصاد الزراعي ، ص ٥ .

٥- التعاون الزراعي^(١) :

وفيه يتم تنظيم العمل التعاوني الزراعي ، وتوحيد جهود المزارعين من أجل رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ، ويتحقق بالتعاون كل ما فيه مصلحة للمزارعين من تخفيض تكاليف الإنتاج ، وحل المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي ، وزيادة الإنتاج الزراعي ، وتمويله وتسويقه بأقل تكلفة ممكنة . ويكون ذلك وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية .

٦- الإدارة الزراعية :

يُعنى هذا الفرع من فروع الاقتصاد الزراعي بتنظيم أعمال المزرعة ، والتخطيط للنشاط الزراعي بها ، والمتابعة والإشراف المباشر على العمليات الزراعية ، واتخاذ القرارات ذات التأثير على إنتاجية المزرعة والدخل الزراعي لها ، ومعالجة المشكلات التي تواجه الإنتاج الزراعي . والهدف من الإدارة الزراعية هو تنظيم استغلال الموارد الزراعية بأفضل ما يمكن . وتنظيم دخل المزارع وتحقيق الربح ، وزيادة الإنتاج الزراعية ، وتشمل إدارة أعمال المزرعة نشاطات فنية وتجارية ، ومالية ، ومحاسبية ، وتستخدم أنواعاً متعددة من السجلات ذات العلاقة بالمزرعة ، وإعداد الميزانيات الخاصة بالمزرعة^(٢) .

(١) د. محمود عبد الهادي الشافعي وآخرون : مدخل إلى علم الاقتصاد الزراعي ، ص ١٧٥ وما بعدها .

(٢) د. محمود الشافعي وآخرون ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ وما بعدها . د. عبد الوهاب الداهري : الاقتصاد الزراعي ص ٢٣١ وما بعدها .

٧- السياسة الزراعية :

يتم في هذا الفرع دراسة الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة بقصد الإصلاح الزراعي ومن تلك السياسات ، إصلاح الأراضي الزراعية ، وقنوات الري العامة ، وترشيد استهلاك المياه (١) ، وتحسين السلالات النباتية والحيوانية، والمحافظة على توازن أسعار المنتجات الزراعية ومراقبة الأسعار والأسواق ونظم الملكية والحيازة والعلاقة بين الملاك والمستأجرين وبين أصحاب الأعمال والعمال، وذلك بهدف تحقيق مقاصد الشريعة بمستوياتها الضرورية والحاجية والتحسينية .

٨- التكامل الاقتصادي الزراعي :

يُعنى هذا الفرع بدراسة البرامج والمشروعات المشتركة على النطاق المحلي للدول الإسلامية للتنسيق والتكامل بين هذه الدول (٢) . ويُعنى بإعطاء الأولوية للتنمية الزراعية والريفية ، وتعزيز الاتفاقات الثنائية بين الدول الإسلامية في مجال الإنتاج الغذائي من خلال العمل المشترك ، وذلك للعمل على تقليص مشكلة العجز في كمية الإنتاج الزراعي عن مستوى الاستهلاك المطلوب، وخاصة أن الوطن الإسلامي يمتلك موارد زراعية هائلة يمكن استخدامها في إطار جماعي مشترك عن طريق التكامل الزراعي (٣)، والتكامل

(١) د. عزيز إسماعيل : سياسة التنمية الزراعية ، ص ٣ وما بعدها ، د. عبد المنعم بليغ : أضواء على

الزراعة العربية ، ص ٦٢ وما بعدها .

(٢) د. أحمد عبد السلام هيبه : الإنتاج الغذائي في الوطن الإسلامي، ص ١٨٩، طبعة عالم الكتب،

بيروت .

(٣) د. نصر الدين بدوي محمد : الأمن الغذائي العربي ، ص ٤٦ ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ، مكتبة

مصباح ، جدة.

الزراعي يحقق مزايا عديدة للدول المتكاملة . فهو وسيلة لزيادة المنافع الاقتصادية ، مثل زيادة الإنتاج والتبادل التجاري ، والإفادة من وفرة النطاق الواسع في الإنتاج ، وزيادة الكفاءة الاقتصادية ، والإسراع بعملية النمو الاقتصادي^(١) .

فهذا الفرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي له أهميته ، وخاصة في العصر الحاضر ؛ لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالية .

٩- التنمية الاقتصادية الزراعية :

إن تنمية القطاع الزراعي أمر في غاية الأهمية ، وخاصة أن النشاط الزراعي كان له دور فعال في مراحل التنمية المختلفة في كثير من بلدان العالم المتقدم .

وتركز التنمية الزراعية على إعادة التوازن بين إمكانات المجتمع والموارد البشرية ومعالجة المشكلات الزراعية التي تعوق النشاط الزراعي أو تؤخره . كما تهدف إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع^(٢) .

ومن الطبيعي أن تستمد مبادئها من قواعد وأسس الشريعة الإسلامية في مختلف مجالات النشاط الزراعي ؛ لكي تحقق الدور الأساسي والغاية العظمى للاقتصاد الإسلامي .

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل ، ص ١١١ طبعة دار الجمع العلمي ، جدة ، ١٤٠٠ هـ .

(٢) د. خلف النمري : التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية ، ج ١ ، ص ٧٧ ، د. عصام أبو الوفاء وآخرون مقدمة في الاقتصاد الزراعي ، ص ٢٨٨ ، دار المطبوعات الجديدة .

المبحث الثاني

خصائص الاقتصاد الزراعي

الاقتصاد الزراعي في صدر الإسلام له أهمية كبرى نابعة من كونه قطاعاً رئيسياً في النشاط الاقتصادي ، ولهذا اتصف بالقطاع الأول . فهو مصدر أساسي للغذاء والكساء ، ويعمل على زيادة الناتج القومي بسلع حقيقية . كما أنه وفر فرصاً وظيفية لعدد كبير من المهاجرين الذين هاجروا من مكة المكرمة إلى المدينة . ولعل ما قام به الرسول صلى الله عليه وسلم من الإخاء بين الأنصار والمهاجرين^(١) أسهم مساهمة فعالة في استقطاب المهاجرين في هذا القطاع المهم .

كما كان للقطاع الزراعي دور كبير في تنشيط الحركة التجارية في أسواق المدينة ، ومن ثم في أسواق الدولة الإسلامية عند اتساعها ؛ فأصبحت القوافل تنقل المنتجات الزراعية من الطائف ، وبلاد الشام ومصر والعراق إلى المدينة عاصمة الدولة الإسلامية .

وأصبح للقطاع الزراعي دور أساسي في إمداد الدولة بالأموال التي تجبى من القطاع الزراعي بعد فرض وظيفة الخراج في عهد عمر بن الخطاب على الأراضي الخراجية^(٢) ، فزادت أهمية القطاع الزراعي بتأمين التمويل اللازم لمشروعات وموصفات الدولة ، حيث يساهم في إيرادات الدولة مساهمة مباشرة .

(١) صفى الرحمن المباركفوري : الرحيق المختوم : ص ٢٠١ .

(٢) أبو يوسف : الخراج ، ص ٢٧ .

ومن خصائص القطاع الزراعي اعتماد بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى عليه ، لهذا فإن قطاع الزراعة يتصف بخصائص مهمة وملازمة له تميزه عن غيره ، ويمكن تقسيمها إلى خصائص اقتصادية ، وأخرى اجتماعية .

* أولاً : الخصائص الاقتصادية للاقتصاد الزراعي^(١) :

١- موسمية الإنتاج الزراعي :

إن الإنتاج الزراعي إنتاج موسمي حيث يتطلب في موسم البذر وموسم الحصاد عملاً مستمراً ورأس مال عامل كبير في مواسم معينة تحددها الظروف الجوية . وتسبب الموسمية في الإنتاج الحاجة إلى تخزين المحصول خاصة بعد حصاده أو جنيه . فالحبوب بعد حصادها والقطن بعد جنيه لا يصبح جاهزاً للتصدير دفعة واحدة ، أو للاستهلاك مباشرة بل لابد من تخزينه لتصرفه طبقاً للحاجة في الاستهلاك أو الاستعمال أو التصدير والموسمية في الإنتاج تعني الموسمية في الدخل ؛ فإذا أراد المزارع أن يبيع إنتاجه دفعة واحدة أمكنه ذلك ، وحصل على جميع دخله خلال فترة الموسم .

ورغم التقدم العلمي في استخدام التقنية الحديثة في الإنتاج الزراعي كاستخدام البيوت المحمية لزراعة الخضروات فإنه لا يمكن استخدامها في كافة أنواع المزروعات . ولهذا فالموسمية للإنتاج الزراعي صفة ملازمة له . ويختلف هذا عن القطاع الصناعي الذي يقدم إليه رأس المال العامل تدريجياً ويظهر

(١) د. عبد الوهاب مطر الداهري : الاقتصاد الزراعي ، ص ٣٠ مرجع سابق .

الإنتاج تدريجياً وبإمكان المنتج أن يبيع الإنتاج في كل وقت يريده فيحصل على مال يضيفه إلى رأس المال العامل باستمرار ، بينما لا يمكن ذلك في القطاع الزراعي ، كما أنه في القطاع الصناعي يستمر العمل طيلة أيام السنة ؛ أي لاتتحكم الظروف الجوية في تحديد وقت العمل .

٢ - عدم إمكانية تحديد الإنتاج في الزراعة :

لكل محصول زراعي موسم لزراعته فإذا تخلف المزارع عن موسم البذر ، أو إذا زاد إقبال المزارعين على زراعة نوع معين ؛ مما يزيد عرضه فإنه لا يستطيع البذار بعد أوان بذاره ، ولا يقبل على زرع نوع آخر ، واتلاف الأول أو جزء منه حتى ولو تنبأ بانخفاض أسعاره لأنه في هذه الحالة يسعى إلى زيادة كمية الإنتاج لتزيد في دخله وترفع مقداره ولايستطيع التنبؤ بكمية الإنتاج سلفاً لأن للعوامل الجوية تأثيراً كبيراً على إنقاص كمية الإنتاج أو زيادتها^(١) .

وإذا انخفضت الأسعار الزراعية فلا يستطيع المزارع ان يقلل من الإنتاج الزراعي بل يسعى إلى زيادته . وهذه الزيادة تؤدي إلى انخفاض الأسعار . لهذا نرى في الأزمات أن أسعار السلع الزراعية تنخفض بنسبة أكبر من أسعار السلعة الصناعية .

٣ - ارتفاع نسبة عناصر الإنتاج :

تأخذ الأرض وما عليها من المباني والإنشاءات والآلات والأدوات المستخدمة في الزراعة حوالي ٧٠ في المائة من مجموع الأموال المستغلة في العمل

(١) د. محمد عبد النعم عفر : مذكرات في الاقتصاد الزراعي ، ص ٢٣ ، مرجع سابق

الزراعي . وهذه الأموال غير المنقولة - الأصول الثابتة - نفقات لا بد من دفعها سواء استغل المزارع أرضه أو تركها بوراً . فالمصاريف والاستهلاك والضريبة العقارية نفقات يلزم المزارع بدفعها بعكس الحال في الصناعة فإن النفقات الجارية - رأس المال الدائر - كأثمان الخامات والوقود وأجور العمال يشكل الجزء الأكبر من رأس المال المستغل فيها (١) ، وهذه النفقات تقل أو تزداد تبعاً للإكثار أو الإقلال من كمية البضائع المراد صنعها .

٤ - الأرض عامل مهم في الإنتاج الزراعي :

تنقسم عوامل الإنتاج من الناحية التحليلية إلى ثلاثة عوامل :

الأرض - ورأس المال - والعمل (٢) .

والأرض تعتبر من أهم هذه العوامل في الزراعة فهي تمثل الجزء الأكبر من مالية المزارع . أما في الصناعة والتجارة فرأس المال هو العامل الرئيسي . والأرض خلقها الله سبحانه وتعالى ، وجعل للإنسان التصرف فيها دون نقلها ، فهي محدودة المساحة ثابتة المكان حاول الإنسان كثيراً وما زال يحاول في إصلاح الأراضي غير المزروعة سابقاً فلم يستطع زيادة المساحات بنسبة الزيادة في السكان ، ولن يبلغ مهما فعل الوصول بها إلى نسبة زيادة رأس المال الذي يستطيع أن ينمي به العمل الزراعي والتجاري والصناعي وأن

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : المرجع السابق ص ٢٤ ، د. عبد الوهاب مطر الدهري ، مرجع سابق

ص ٣١ .

(٢) د. خلف النمري وآخرون : مبادئ الاقتصاد الإسلامي ، ص ١٤٢ م.س : علماً بأن هناك تقسيمات متعددة لعوامل الإنتاج لا مجال لذكرها هنا .

يستخرجه من باطن الأرض ومن أعماق البحار أو ما يقوم به من نشاط اقتصادي .

ولعدم إمكان مد الأرض أو استصلاحها إلا في حدود قليلة فقد ارتفعت أسعارها فنشأت مشكلات بين الملاك وغيرهم مما دفع الحكومات إلى فرض الضرائب عليها وإلى التدخل لتنظيم العلاقة بين المستأجر والمالك وبين العامل وصاحب العمل وبين الملاك أنفسهم علماً بأن الإسلام نظم هذه العلاقات ، وطرق استغلال الأراضي الزراعية^(١) .

٥- طبيعة المحاصيل الزراعية :

تستلزم طبيعة المحاصيل الزراعية بالنسبة لسرعة عطبها وكبر حجمها وموسمية إنتاجها قيام نظام خاص لتخزينها وتوفير نظام لتمويل العمليات الزراعية في مراحل الإنتاج والتسويق والتخزين يختلف عن نظام المنتجات الصناعية خاصة في استخدام وسائل النقل والتخزين وطريقة التصريف لتأثر تلك المنتجات بالخطوات والظروف المختلفة منذ إنتاجها إلى استهلاكها .

٦- طول الفترات الإنتاجية :

تتطلب المنتجات الزراعية أزمنة طويلة لنضجها بخلاف الحال بالنسبة للمنتجات الصناعية ، حيث إن لها احتياجات حيوية وجوية وفسولوجية لا يمكن التغير أو التبديل فيها بسهولة وبتكلفة معقولة .

(١) انظر د. خلف النمري : التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية ، ج ١ ، ص ٣٥٩ وما بعدها م . س .

٧- صغر الوحدات الإنتاجية :

تتكون صناعة الزراعة من عدد كبير من الوحدات الإنتاجية التي تعتبر صغيرة نسبياً مهما كان حجمها - بالنسبة للحجم الكلي للقطاع الزراعي بخلاف الوحدات الإنتاجية الصناعية التي قد تكون صغيرة في الحجم إلا أن إنتاجها يعتبر كبيراً نسبياً^(١) .

٨- الزراعة عرضة للمخاطر :

تتعرض المنتجات الزراعية في إنتاجها للعوامل الطبيعية الجوية مثل البرودة والحرارة والثلوج والسيول والعوامل الحيوية مثل الآفات والحشرات والأمراض مما يعرضها لكثير من المخاطر^(٢) . وينعكس ذلك على المزارعين فيسبب لهم كثيراً من الخسائر فتزيد أعباء اقتراضهم للأموال ، وتأمينهم على مزارعهم وخلافه .

٩- الطلب على المنتجات الزراعية :

من المعروف أن الطلب على المنتجات الزراعية غير مرن ، وذلك لأن المنتجات الزراعية سلع أساسية كالمأكل والملبس أي (ضرورية) فإن أي تغيير يحدث في أسعارها فإنه لا يترتب عليه أي تغيير يذكر في الطلب على هذه المنتجات ؛ لأن الطلب عليها غير مرن^(٣) .

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : مذكرات في الاقتصاد الزراعي ، ص ٢٦ .

(٢) د. عبد الوهاب الداهري : الاقتصاد الزراعي ، ص ٣٣ .

(٣) د. محمود الشافعي وآخرون : المداخل إلى الاقتصاد الزراعي ، ص ٧٩ ، وما بعدها .

* ثانياً : الخصائص الاجتماعية للاقتصاد الزراعي :

١ - الإنتاج الزراعي يعتمد على مجهود الفرد :

بدأت الزراعة في حقل حول البيت ، وما زالت في أكثرها تعتمد على الأسرة ومعظم الأراضي الزراعية في العالم يديرها أفراد يعاونهم أفراد من أسرهم وقليلاً ما توجد مزارع تديرها شركات أو اتحادات خلال بعض البلاد التي نشأت فيها التعاونيات الزراعية أو التي تدار بإشراف الحكومات . والسبب أن المزارع إن لم يكن في طبعه يهوي الزراعة وتربية المواشي والاشتغال فيها بعض الليل وأكثر النهار فلا يستطيع ممارستها طويلاً ، كذلك فإن عدد المزارعين يعتبر كبيراً جداً ، ومن المتعذر أن يتم الاجتماع والاتفاق بينهم على سياسة معينة في الإنتاج والتسويق لبعد المسافات بينهم ؛ مما جعل الزراعة أقرب إلى المنافسة الحرة في الإنتاج من غيرها وجعل من الصعب توحيد سياسة التسويق والانتفاع بالدعاية والإعلان عن المحاصيل . كما إن عدم قيام الاتحادات بين العمال الزراعيين ناجم عن طبيعة العمل الزراعي القائم على مواسم معينة، وعن عدم إمكان التخصص فيه (١).

٢ - استقرار المزارع في أرضه :

الزراعة تجذب صاحب الميل الزراعي إليها فهي تهيء له سكناً وطعاماً ولباساً ، وتخلق فيه حب التواكل والانتظار والصبر . فهو يعد نفسه وزوجته وأولاده بتقديم ما يحتاجونه في الموسم الحصيب فيتعلق بأولاده وأرضه ، ولا يبغي عنها بديلاً (٢).

لذلك فإن العمل الزراعي يؤدي إلى استقرار المزارع في أرضه ؛ لأن الزراعة توفر له ما يكفيه ذاتياً من الضروريات .

(١) د. محمد عبد المنعم عفر: مرجع سابق، ص ٢٧، د. عبد الوهاب الدهري: مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) نفس المرجع السابق .

٣- اندماج العمل المزرعي مع المعيشة الريفية :

منزل المزارع وحقله هما مكانه اللذان يشتغل فيهما ، وقد يهيىء بعض الأعمال في الدار وينتهي بها في الحقل . فالدار والحقل متصلان ، ولا بد من وجودهما معاً لتتم أعمال الزراعة .

ويتربط على هذه الصلة بين الحقل والمنزل ، أي المهنة والمعيشة أن تتنافس الناحيتان الإنتاجية في الحقل ، والاستهلاكية في المنزل ، عندما يريد المزارع أن يتصرف بصافي الدخل المزرعي (١) ، فالمزارع يهتم بزيادة وسائل الإنتاج وتحسينها، حتى ولو تعارض ذلك مع تحسين حالته المعيشية فهو يسر باتساع أرضه وزيادة ماشيته ووفرة إنتاجها .

٤- تناقص نسبة الزراعة :

إن نسبة المشغلين في الزراعة في العالم آخذة في التناقص ويعود ذلك إلى زيادة الإنتاجية الزراعية التي هي حسيطة استخدام التقدم العلمي في الزراعة كالآلات والمحسّنات الزراعية ومقاومة الآفات وهذا مما زاد من الانتاج الزراعي . وما أدى إلى تناقص عدد المزارع أيضاً قيام المصانع بأداء كثير من العمليات التي كانت تنجز في المزارع . كما أن زيادة دخل الفرد من العمل في النشاطات الأخرى أدى إلى انصراف كثير من المزارعين في الدول النامية عن ممارسة النشاط الزراعي (٢) ، ويضاف إلى هذه الأسباب وجود مشكلات وعقبات في القطاع الزراعي مثل نقص المياه في بعض المناطق وعدم وجود نظام تسويقي جيد للمنتجات الزراعية .

وهذه الخصائص متحققة في الاقتصاديات الزراعية في البلدان الإسلامية بشقيها : الاقتصادي ، والاجتماعي ، قديماً وحديثاً .

(١) د. محمود الشافعي وآخرون : مدخل إلى الاقتصاد الزراعي ، ص ٢٠٢ مرجع سابق .

(٢) د. عبد الوهاب مطر الداهري : الاقتصاد الزراعي ، ص ٣٥ . مرجع سابق .

المبحث الثالث

التطور الاقتصادي الزراعي

أولاً : تطور النشاط الزراعي :

لقد أخذ الإنسان منذ أن خلقه الله يبحث عن الطعام ويعمل من أجل البقاء والاستمرار . فكان يعيش على صيد الحيوانات ويتغذى على ما خلقه الله من نباتات وثمار طبيعية .

ولأن الإنسان يتميز بعقل يفكر فقد هداه الله إلى تربية بعض الحيوانات وتكثيرها وذلك لسد النقص في الطعام ومتطلبات الحياة وأن الصيد لا يوفر له كل متطلباته .

ونظراً لحاجة الحيوانات للطعام فقد أخذ يبحث عن أماكن تواجد المرعي والكلأ والماء فيخرج بحيواناته إلى المراعي فتكاثر لديه الحيوانات وتنوعت منتجاتها وبهذا توفر للإنسان ما يحتاجه من منتجات حيوانية إضافية للمنتجات النباتية الطبيعية فتوفر له الضروري من الغذاء واللباء والكساء^(١) .

ولقد تطورت أفكار الإنسان ومعرفته بالنباتات والحيوانات وخصائصها وأنواعها فأخذ الإنسان يستفيد من تجاربه ؛ فيضع البذور في الأرض عند سقوط الأمطار فتنبت ويخرج منها ثمار طيبة . وهنا بدأت مرحلة الاستفادة من زراعة الأرض ، واستخدام الطاقات .

(١) د. محمد الشحات : العمل في خدمة الإنسان ، الزراعة ، ص ٧ : ١٧ .

١ - استخدام الطاقة الحيوانية :

حدث تطور جديد في استخدام الوسائل والآلات البدائية ، مثل الساقية لرفع المياه والمحراث لحث الأرض .

وبعد عملية الاستقرار في المدن والقرى حول مصادر المياه والأنهار ومجاري الأودية تطورت الآلات ، وبدا الإنسان يتخصص في مختلف الأعمال^(١) .

ولقد تطورت الطاقات والوسائل التي استخدمها الإنسان منذ آلاف السنين ، وتعتبر الوسيلة الأولى التي استخدمها الإنسان في الزراعة هي :

الطاقة الحيوانية وخاصة في عمليات الحراثة والسقي وحمل البذور ونقل المحاصيل . وبقيت الطاقة الحيوانية هي الوسيلة الرئيسة في الزراعة في أغلب بلدان العالم إلى نهاية القرن التاسع عشر^(٢) .

ولقد برع العرب والمسلمون في الاهتمام بالزراعة وعلومها وأساليبها كبراعتهم في العلوم الأخرى مثل الطب والفلك والتجارة والصناعة (فنظموا طرق الري ، وحفروا الآبار ، وأنشأوا السدود والقنوات ووجهوا عناية خاصة بزراعة النباتات والفواكه وتربية الثروة الحيوانية)^(٣) ، وكان اهتمامهم كبيراً بالأرض والعناية بها والاهتمام بجيازتها واستغلالها وقاموا بالعمل في كافة مراحل النشاط الزراعي من رعي، وتربية للمواشي، وزراعة للنباتات المختلفة .

(١) ، (٢) د. محمد الشحات : العلم في خدمة الإنسان ، الزراعة ص ٧ ، ١٧ .

(٣) مؤيد صديق عبد الرحمن : بحث عن الزراعة عند العرب ، منشور في مجلة جامعة الموصل ،

ص ٣٨ ، العدد ١٨ ، عام ١٩٧٣ م .

٢ - استخدام الطاقة الآلية :

لقد فكر الإنسان مع ظهور القوى الآلية في استبدال الطاقة الحيوانية بالطاقة الآلية . فابتكر الجرارات الميكانيكية (الحراثات) التي تستخدم لحرق الأرض وتسويتها وجر المحارث والبذرات والحاصدات .

كما انتشر استخدام الآلات البخارية بشكل واسع في إدارة المطاحن ومعالج القطن ومن ثم استخدمت الآلات التي تعتمد على منتجات البترول . فأصبح باستطاعة الفلاح الحصول على الآلات المتنوعة الشكل والحجم لكي تتلاءم مع كافة الاستخدامات في المزارع الصغيرة والكبيرة^(١) .

ولقد أدخلت تطورات كبيرة في إنتاج الآلات المتخصصة ؛ فهناك الآلات اليدوية وآلات الرش للمبيدات وآلات نقل المياه وتوفير استخدامها وآلة التنقيط والرش .

وأصبحت كثير من العمليات الزراعية عمليات آلية متكاملة مثل عملية الحصاد ، وما ييها من عمليات تدرية التبن وفصله عن الحبوب والتجفيف والتخزين والتعبئة .

وهناك آلات حلب الأبقار وتجميع الحليب وتبريده بطريقة فنية-آلية-، وكذلك عمليات تجميع البيض وتفريخ وتغذية الأفراخ .

(١) محمد الشحات : العلم في خدمة الإنسان - الزراعة - ص ٧ ، ١٧ مرجع سابق .

كما استخدمت الطائرات في المزارع الكبيرة لرش المبيدات والبذور .
ولقد أدى استعمال الآلات في الزراعة إلى التقليل من استعمال الطاقة
الحيوانية ؛ حيث توفرت الحيوانات لإنتاج مزيد من اللحوم والحليب والصوف ،
وغيرها .

كما ساعد استعمال الآلات على زيادة المساحة الزراعية والإنتاج
الزراعي ، وتوفير عدد كبير من الأيدي العاملة للعمل في القطاعات الاقتصادية
الأخرى .

٣- التطور الزراعي الحديث^(١) :

من أهم التطورات التي ظهرت في القرن العشرين التقدم العلمي الذي
تمت الاستفادة منه في كافة المجالات ؛ فعرفت العناصر الغذائية الضرورية للنبات
والحيوانات ، وكذلك تم التعرف على التركيب الكيميائي للأرض وصنعت
الأسمدة الكيماوية .

كما اكتشفت المبيدات الحشرية ومبيدات الجراثيم والفطريات
والأعشاب التي تهدد المحاصيل الزراعية .

وقد تم اكتشاف هرمونات النبات الذي يعمل على تنشيط نمو الجذور ،
وزيادة نمو النبات .

كما أجريت تحسينات واسعة على سلالات النباتات والحيوانات . ومن أحدث التطورات في البحوث الزراعية إنتاج النظائر المشعة ، وانتشار استعمال الذرة . فباستخدام الفوسفور المشع مثلاً أمكن التعمق في دراسة الأسمدة وطرق التسميد على أسس علمية ، وكذلك بالطريقة نفسها أمكن تتبع الحشرات لمعرفة مواطن توالدها ، ومواسم هجرتها وغذائها للقضاء عليها .

وباستخدام الأشعة الذرية والنظائر المشعة يمكن دراسة تكوين البيض والحليب لكي يمكن التحكم في تركيبها ودرجة تركيز العناصر الغذائية فيها وكمية إنتاجها كما تطورت الصناعة الغذائية تطوراً كبيراً باستخدام التقنية الحديثة .

إن التطور العلمي الذي تحقق في القرن العشرين أكثر بكثير مما تحقق في القرون الأولى للنشاط الزراعي .

٤ - التطور الزراعي والإسلام :

إن الإسلام لا يعارض التطور العلمي في أي مجال ما دام يتفق مع مبادئ وأصول الشريعة الإسلامية . بل إن الإسلام يحث بشكل كبير على استخدام كافة الوسائل والأجهزة والبحوث العلمية التي تعمل على زيادة الإنتاج ، وإستغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً أمثل ، بما يعود على الإنسان بالمنفعة ويحقق له المصلحة، كما أشار إلى ذلك القرآن الكريم في كثير من آياته الكريمة بالنظر والتفكير والتدبر في هذا الكون وما فيه من مخلوقات والعمل على الاستفادة منها ، وعدم هدرها أو إهمالها وخاصة في عصرنا الحاضر الذي تبرز فيه حاجة البلدان الإسلامية إلى تطبيق كل ما يعمل على بناء الأمة الإسلامية

ورفعتها (وإن استخدام التقدم العلمي أصبح ضرورياً للبلدان النامية في كافة القطاعات، ومنها القطاع الزراعي)^(١) ، خاصة وأن الأمة الإسلامية تمتلك مقومات مختلفة للتقدم العلمي بشرية تمثل ربع سكان العالم وأرضية تمثل أكثر من ٤٠ مليون كيلو متر مربع متعددة الثروات ومصادر المياه ومسطحات مائية عديدة ، وثروات اقتصادية زراعية وحيوانية ومعندية هائلة، وإمكاناتها الإفادة منها باستخدام التقدم العلمي^(٢) . من أجل بناء الأمة ، وتوفير سبل العيش لها ، في كافة المستويات الضرورية والحاجية والتحسينية .

ثانياً : تطور نظام الإنتاج الزراعي^(٣) :

لقد صاحب تطور النشاط الزراعي تطور في نظام الإنتاج الزراعي حيث مرت نظم الإنتاج بعدة مراحل يمكن تقسيمها إلى مايلي :-

(أ) الزراعة القديمة :

١- مرحلة الرعى البدائية المتنقلة :

وفيها اعتماد الإنسان كلياً على ما تجود به السماء من أمطار ، وما تجود به الأرض من نباتات ، وما يجود به الحيوان من ألبان ولحوم وجلود . وكان الإنسان ينتقل حيث يوجد المرعى ، أي أنه كان يعتمد على التنقل الزمني

(١) إسماعيل محمد عطية ، اقتصاديات المكنة الزراعية ، ص ١٠ .

(٢) زغلول النجار ، قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي ، ص ١٢٢ .

(٣) تعني نظم الإنتاج الزراعي الطرق الزراعية المختلفة أو أنواع الزراعة ومراحلها .

والمكاني بحثاً عن الماء والنباتات ، مما ميّز الفترة بالفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للفتّرات التالية^(١) .

٢- مرحلة الرعي المتقدمة :

أخضع الإنسان الموارد الزراعية الأرضية والمائية المستخدمة في الرعي لسيطرته العلمية بظهور التخصص الاقتصادي الزراعي ، مما أدى إلى زيادة دخل الأفراد في تلك المرحلة ، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبي في المستوى المعيشي والثقافي والصّحي^(٢) .

٣- مرحلة الزراعة المستقرة :

وهي أكثر تقدماً واستقراراً من المرحلتين السابقتين ، حيث ارتبط الإنسان بالأرض والسكن ، واستخدام حقله لإنتاج غذائه ، وبدأ يمد باقي المجتمع بما يفيض عن احتياجاته^(٣) .

(١) د. عبد الوهاب مطر الداهري : الاقتصاد الزراعي ، ص ٣٥ .

(٢) ، (٣) د. محمد عبد المنعم عفر ، مذكرات في الاقتصاد الزراعي ، ص ٢١ ، د. عبد الوهاب مطر

الداهري :م.س .

ب- الزراعة الحديثة : تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي :-

١- الزراعة الكثيفة :

حيث تقل الموارد الأرضية الزراعية عن الاحتياجات السكانية ، ويتم زراعة الأرض عدة مرات على مدار السنة، وهي كثيفة العمل وتتميز بالسماوات الآتية^(١):

- أ- زيادة إنتاجية الوحدة المساحية الأرضية نتيجة لتوفر العمل .
- ب- انخفاض إنتاجية الفرد لكثرتهم بالنسبة للمساحة الأرضية .
- ج- ارتفاع تكاليف إنتاج الوحدة من الناتج .
- د- انخفاض مستوى معيشة السكان الزراعيين .
- هـ- ارتفاع أثمان وإيجارات الأراضي الزراعية .
- و- ظهور البطالة السافرة والمقنعة بين السكان الزراعيين .
- ز- وقوع معظم الأراضي في حلتين الثانية والثالثة لقانون الغلة المتناقصة .
- ح- قلة استعمال الآلات والوسائل التكنولوجية الحديثة وقلة رأس المال .

٢- الزراعة الواسعة :

حيث تتوفر الأرض الزراعية الخصبة والرخيصة وتقل أعداد العمال الزراعيين بالنسبة لتلك المساحة وتكون كثيفة رأس المال . ويتميز هذا النوع

(١) د. محمد عبد المنعم غفر : مذكرات في الاقتصاد الزراعي ، ص ٢١ ، مرجع سابق ، د. محمد

عبد العزيز عجمية : الموارد الاقتصادية ، ص ٦١ .

بالصفات الآتية^(١) :

- أ- وفرة الأراضي الزراعية ورخص ثمنها وفئات تأجيرها .
- ب- ارتفاع أجور العمال الزراعيين .
- ج- استعمال الوسائل الميكانيكية والتكنولوجية الحديثة .
- د- انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة .
- هـ- سهولة المواصلات والنقل والتسويق .
- و- وفرة الخبرة الفنية في شئون التنظيم المزرعي .

٣- زراعة الاكتفاء الذاتي^(٢) :

وذلك بإنتاج كافة أنواع المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وهي لا تتبع إلا في الدول التي تُحاصر اقتصادياً لأسباب الحروب مثلاً ، أو التي تخشى على اقتصادها القومي من المعونات الخارجية المشروطة والمحددة لاستقلالها السياسي والاقتصادي .

وتشجع الكثير من الدول هذه السياسة بهدف توفير المنتجات الزراعية التي تعتبر سلعاً استهلاكية بتوظيف مواردها الاقتصادية الزراعية متخدمة ميزتها النسبية لإنتاج بأقل تكلفة ممكنة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي .

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : المرجع السابق ، د. محمد عبد العزيز عجمية : المرجع السابق ، د. عبد الوهاب مطر الداهري ، ص ٣٦ ، مرجع سابق .

(٢) محمد عبد المنعم عفر : المرجع السابق ، د. عبد الوهاب مطر الداهري : المرجع السابق .

ج- الزراعة التجارية وهي قسمان :

١- الزراعة المتخصصة^(١) :

بأن تخصص كل منطقة في إنتاج بعض المنتجات الزراعية التي تتمتع بالمميزات النسبية المطلقة فيها ، مثل تخصص مصر والسودان في القطن طويل التيلة ، والبرازيل في البن ، والهند وسيرلانكا في الشاي ، وتسغل تلك المنتجات في التبادلات الدولية ، ولكن يؤدي هذا النوع إلى الكثير من المخاطر الاقتصادية بالنسبة للمحصول النقدي الأساسي وتعرضه للهزات الاقتصادية الدولية . ويشجع على ذلك التخصص تركيز الصناعات في بعض البلاد مع تقدم وسائل المواصلات الدولية .

وتتميز الزراعة المتخصصة بالتالي :-

- أ- اكتساب الخبرة في الإنتاج مما يؤدي إلى الابتكار والتغلب على مشكلات الإنتاج .
- ب- خفض تكاليف الإنتاج الحدي .
- ج- التمتع بالميزات الطبيعية للمنطقة واكتساب الشهرة في الإنتاج .
- د- تناقص الفاقد في المحصول .

(١) محمد عبد المنعم عفر : المرجع السابق ، د. عبد الوهاب مطر الداهري : المرجع السابق

ويعيب التخصص ما يلي :

- أ- تعرض الاقتصاد للهزات الاقتصادية وتأثره الشديد بها .
 - ب- يؤدي إلى الاحتكار الدولي .
 - ج- يحد من قدرة العامل المتخصص على الانتقال وتقلل من حماسه لتغيير تخصصه .
 - د- يتعرض المنتجون إلى تعطيل رؤوس أموالهم الثابتة وانخفاض دخولهم .
- ٢- الزراعة المتنوعة^(١) :

حيث يعتمد المنتج الزراعي على أكثر من محصول نقدي واحد ، مما يؤدي إلى تفادي عيوب التخصص ، وإلى استقرار الدخل الزراعي ، والحفاظ على خصوبة الأراضي الزراعية ، وزيادة كفاءة الموارد المستخدمة وزيادة طاقتها الإنتاجية .

(١) د. محمد عبد المنعم عفر : المرجع السابق ، د. محمد عبد العزيز عجمية : الموارد الاقتصادية ،

المرجع السابق .

المبحث الرابع

علاقة علم الاقتصاد الزراعي بالعلوم الأخرى

أولاً : علاقة علم الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد الإسلامي :

يعتبر علم الاقتصاد الزراعي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الإسلامي . فهو يرتبط بمبادئ الاقتصاد الإسلامي ، ويقوم على قواعده الأساسية ، ويتحد معه في الهدف والغايات ، ويشترك معه في أساليب الاستثمار والإنتاج ، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً^(٢) بالاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق باقتصاديات الموارد الزراعية وطرق تنميتها واستغلالها ، وفي مقدمة ذلك إصلاح الأراضي الزراعية كالأحياء والإقطاع والحمى وأساليب الاستثمار الزراعي كالزراعة والمساقاة والمغارة والإجارة وطرق تمويل النشاط الزراعي المتنوعة ، وأساليب التسويق ، ومعرفة المعاملات غير المشروعة التي لا يجوز التعامل بها في المجال الزراعي ، وكذلك معرفة المنتجات المحرمة التي لا يجوز إنتاجها ولا تداولها^(٣) ومعرفة وعاء الزكاة في الثمار والمحاصيل التي تجب فيها الزكاة والثروة الحيوانية . لهذا فالإقتصاد الزراعي في ضوء الشريعة الإسلامية يعتبر أحد فروع علم الاقتصاد

(١) د. عبد الوهاب مطر الداهري : الاقتصاد الزراعي ص ٢١ .

(٢) إن فقه المعاملات ، وفقه الزكاة يحدد تلك العلاقة الوثيقة . انظر كتب الفقه الإسلامي ، وقبل ذلك كتب السنة في الأبواب الخاصة بالمعاملات والزكاة ، مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم ، ومن كتب الفقه كتاب المغني لابن قدامة المقدسي وغيرها ، وانظر أيضاً الفتاوي لابن تيمية شيخ الإسلام ، فقد وضع كثيراً من الأحكام ذات العلاقة بالموضوع .

(٣) د. خلف النمري : التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية ، ج ١ ، ص ٣٢٩ ، وما بعدها .

الإسلامي الذي يستمد مبادئه وقواعده من العلوم الشرعية التي تعتبر جميع العلوم خادمة لها وهذه ميزة فريدة يتميز بها الاقتصاد الزراعي من منظور إسلامي.

ثانياً : علاقة علم الاقتصاد الزراعي بالعلوم الاجتماعية :

١ - الاقتصاد الزراعي والاقتصاد التطبيقي :

يعتبر الاقتصاد الزراعي فرعاً من فروع الاقتصاد العام ، لأنه يبحث المشكلات الاقتصادية المتعلقة بجهود الإنسان في مهنة الزراعة ، ويعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقي فهو يقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفعاليات الزراعية علمياً^(١) .

وتزداد العلاقة بينهما إذا علمنا أن أهداف الاقتصاد الزراعي لا تختلف عن أهداف الاقتصاد العام من حيث الأساس ، لكن الاقتصاد الزراعي يركز على معرفة فعاليات أصحاب مهنة الزراعة لذا فهو يعمل على إيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية . فالزراعة هي الجزء الأساسي للفعاليات الاقتصادية في أي بلد . وتخضع الزراعة للتطورات الاقتصادية التي تتصل بحركة التصنيع والتجارة والمالية . فتقوم الصناعة بتزويد الزراعة بما تحتاجه من آلات وأسمدة ومبتكرات جديدة . ولقد تطور علم الاقتصاد الزراعي وأصبح يهتم بموضوعات اقتصادية كثيرة حيث لا يختلف كثيراً في اهتمامه عن علم الاقتصاد . فنجدته يهتم بدراسة الأسواق والتجارة والدورات الاقتصادية ، وأساليب التمويل والخدمات

(١) انظر : د. عبد الوهاب مطر الداهري ، الاقتصاد الزراعي ، ص ٢١ .

التسويقية والضرائب والأسعار واقتصاديات العمل ، وغيرها من الموضوعات الاقتصادية المهمة . وبهذا فلا اختلاف بين أهداف ومجالات الاقتصاد الزراعي والاقتصاد ، بيد أن علم الاقتصاد الزراعي يزيد عن الاقتصاد بدراسة العلوم الزراعية الفنية والتطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية وعلم تربية الحيوان ، والنبات والتربة ، والهندسة الزراعية والميكنة الزراعية ، وهو يقوم بدراساتها من أجل المساهمة في إيجاد أفضل الوسائل المناسبة لحل المشكلات الاقتصادية التي تعترض نمو الزراعة^(١) .

٢- الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية الأخرى :

يعتبر علم الاقتصاد الزراعي من العلوم الاجتماعية إذ إنه يبحث في الأمور المرتبطة بجهود الإنسان في النشاط الزراعي . وبما أنه فرع من فروع العلوم الاجتماعية فهو يستفيد من تلك العلوم الخاصة بدراسة سلوك الإنسان وتصرفاته كعلم النفس وعلم الاجتماع الريفي والسياسة والعلوم التربوية الأخرى^(٢) .

كما يستفيد من العلوم التاريخية والجغرافية بشكل كبير جداً حيث يعتمد عليها في معرفة مجريات الأحداث الخاصة باستغلال الموارد الزراعية وطبيعتها وكذلك طرق حل كثير من المشكلات .

(١) د. عبد الوهاب مطر الداهري : الاقتصاد الزراعي ، ص ٢٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

ثالثاً : الاقتصاد الزراعي والعلوم الطبيعية والتطبيقية :

يعتمد علم الاقتصاد الزراعي على مجموعة العلوم الطبيعية والبيولوجية ويحاول استخلاص الحقائق العلمية منها للتعرف على أسباب المشكلات التي تعترض النشاط الزراعي وإمكانية حلّها .

كما أنه يهتم بتطبيق المعارف على الحياة العلمية . لذا فهو يعتبر فناً إنتاجياً تطبيقياً لا يكتفي بإظهار ماهو كائن ، بل ما يجب أن يكون بحيث تكون نتائج البحث في هذا العلم ذات فائدة تؤدي إلى تطوير وتنمية الكائن الزراعي بالشكل الذي يحقق الرفاهية الاقتصادية العامة .

المبحث الخامس

قواعد الاقتصاد الزراعي في الإسلام

نظراً لأن الاقتصاد الزراعي فرع من فروع الاقتصاد الإسلامي فإنه من الطبيعي أن يقوم على القواعد التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي ، ولا يمنع ذلك أن يختص الاقتصاد الزراعي بقواعد تميزه عن غيره ، خاصة وأن الاقتصاد الزراعي نشاط واقعي يتم على الطبيعة ، ويستخدم الإمكانيات المتوفرة .

لهذا فإن الباحث يؤكد على الالتزام بقواعد الاقتصاد الإسلامي في المجال الزراعي . ولهذا سيشير إلى أهم تلك القواعد التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي بصفة عامة في الإسلام ثم يستعرض القواعد التي تخص النشاط الزراعي .

أولاً: أهم القواعد التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في الإسلام:

١- الإيمان بالله وتقوى الله والعمل على تحقيقهما لأنهما أمران متلازمان وهما سبب في نزول البركة والخير يقول الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (١) .

فالتقوى مصدر السعادة والفوز في الدنيا والآخرة لهذا يجب أن تكون التقوى متمثلة في جميع أعمال الإنسان وحرركاته وسكناته ، يقول الله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَأَخَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا

وكانوا يتقون . لهم البشرى في الحياة الدنيا والآخرة .. ﴿١﴾ الآية .
فتقوى الله وكثرة الاستغفار مصدران للخير والبركة والقوة قال تعالى :
﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً
وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ﴾ (٢) .
فالمؤمن أياً كان عمله أو نشاطه يجب عليه أن يكون متقياً لربه مستغفراً
له ، متذللاً لله خائفاً من عقابه طامعاً في عفوه وكرمه وخيراته والتقوى
قاعدة مهمة في حياة المؤمن ، وهي أساس المنهج الإسلامي الذي
يجب اتباعه .

٢- الإيمان بأن الله مالك كل شيء قال تعالى : ﴿لله ما في السموات وما
في الأرض﴾ (٣) . وحيث إن الله مالك كل شيء فلا بد من مراعاة
رضاه سبحانه في كل نشاط أو عمل أو قول ، ورضا الله غاية أساسية
مقصودة من أعمال المؤمن وأقواله ونشاطاته قال تعالى : ﴿قل إن
صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾ (٤) .

٣- الإنسان مستخلف من قبل الله على الأرض ليقوم بعمارتها وإدارة
شئونها قال تعالى ﴿وهو الذي جعلكم خلائف الأرض﴾ (٥) . أي
مستخلفين فيها لعمارتها ، واستثمار الموارد الموجودة فيها .

(١) سورة يونس الآيات ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ .

(٢) سورة هود الآية ٥٢ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٤ .

(٤) سورة الأنعام الآية ١٦٢ .

(٥) سورة الأنعام الآية ١٦٥ .

٤- تدليل الكون وتسخير النعم الظاهرة والباطنة للإنسان^(١) ، لقد أرشد القرآن الكريم إلى ذلك فقال تعالى : ﴿ وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾^(٢) . وقال تعالى في آية أخرى : ﴿ ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ﴾^(٣) .

٥- الثواب والعقاب : للمسلم غاية ، وهي رجاء ثواب الله تعالى في الآخرة والخوف من عقابه ، ويكون ذلك في جميع أعماله قال تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْشَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(٤)

وهذا الثواب في الدنيا أما في الآخرة فكل سبى مقدار عمله قال تعالى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾^(٥)

٦- إقرار الملكية الخاصة والملكية العامة :

يقر الإسلام الملكية للأفراد وللجماعة والدولة ، وجعل لكل ضوابط . فمصلحة الفرد أصلية ومحقة ، وهي تدور مع المصلحة العامة^(٦) ؛ وفقاً لقول

(١) سورة الجاثية آية ١٣ .

(٢) د. محمد الجندي: قواعد التنمية الاقتصادية، ص ٢٨، طبعة دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥ م.

(٣) سورة لقمان آية ٢٠ .

(٤) سورة النحل آية رقم ٩٧ .

(٥) سورة الزلزلة آية رقم ٧ .

(٦) عبد السلام العبادي : الملكية في الشريعة الإسلامية، ص ٢٣ ، مطابع الأوقاف والشؤون

الإسلامية ، ١٩٧٤ م .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار" ^(١) .

وملكية الجماعة تكون في الأشياء التي لا يصلح الانفراد بتملكها مثل
موارد المياه والطرق والمرافق العامة وما شابه ذلك . قال عليه الصلاة والسلام :
"الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلا والنار" ^(٢) .

وللدولة التصرف فيما يخصها من أموال ومال من لا وارث له بما
تقتضيه المصلحة العامة المعبرة شرعاً .

♥ - الحرية الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي :

تتضمن هذه القاعدة إقرار مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد ضمن نطاق
المبادئ الإسلامية . وتقوم الدولة بالإشراف والمراقبة للنشاط الاقتصادي بصفة
عامة ، ومنع الممارسات غير المشروعة في المعاملات الاقتصادية والمالية كالغش ،
والاحتكار ، والربا ، وذلك حماية للمصلحة العامة ومحافظة على الموارد
الاقتصادية، ومراعاة للأخلاق والقيم الإسلامية . كما تتدخل في تسعير السلع
والخدمات إذا دعت لذلك الحاجة ووضع نظام عادل للأجور ، وإقامة ما يحتاجه
المجتمع من خدمات ومرافق عامة ^(٣) .

(١) سنن ابن ماجه ، ج ٢ / ٧٨٤ حديث صحيح . طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٢) سنن أبي داود ، ج ٢ / ٧٨٤ طبعة دار إحياء السنة النبوية ، المدينة المنورة .

(٣) محمد المبارك : آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي ، ص ١٠٤ دار
الفكر ، بيروت ، د. عبد الرحمن يسري أحمد : التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام .
مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨١ م .

٨- اتباع المنهج الإسلامي في النشاط الاقتصادي :

ويكون تطبيق هذه القاعدة بالعمل على استخدام الوسائل المشروعة في النشاط الاقتصادي والابتعاد عن المحظورات ، ومراعاة المنفعة والمصلحة العامة والالتزام بالأخلاق الإسلامية من صدق ووفاء ، وأمانة ، وإخلاص ، والابتعاد عن المعاملات المحرمة ، أو التي فيها ضرر على المجتمع كالاحتكار والربا^(١) .

ثانياً : القواعد العامة للاقتصاد الزراعي :

إن قطاع الزراعة من القطاعات الرئيسة في اقتصاديات الدولة الإسلامية التي أقامها الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة ، فهي العاصمة الأولى لها .

وقد كان للموارد الطبيعية الموجودة في المدينة المنورة أهمية كبرى . فالأرض الزراعية الخصبة والأودية التي تتميز بوفرة مياهها ، والتي تتغذي منها الآبار ، إلا أن تلك الموارد لم تسغل استغلالاً أمثل نظراً لانشغال قبيلتي الأوس والخزرج بالحروب التي كان يشعل فتيلها اليهود بين هاتين القبيلتين^(٢) .

ولما جاء الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة قد كان الجانب الاقتصادي لدى الأوس والخزرج ضعيفاً كان والإنتاج الزراعي قليلاً خاصة ، وقد ازداد عدد المسلمين المهاجرين من مكة إلى المدينة إضافة إلى المؤمنين من الأوس والخزرج الذين ناصرُوا رسول الله (فبدأ عليه الصلاة والسلام ببناء

(١) د. غريب الجبال: النشاط الاقتصادي في ضوء الشريعة الإسلامية ، ص ١٢٤ طبعة دار الشروق

١٣٩٧ هـ ، جدة .

(٢) صفى الرحمن المباركفوري . الرقيق المختوم ، ص ٢٠١ وما بعدها .

المجتمع الجديد فأقام المسجد النبوي ، وعمل المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار ، في الدم والمال ، وأبرم ميثاق التحالف الإسلامي^(١) .

ومن خلال هذه الأعمال الجليلة في تأسيس بناء المجتمع الجديد بالمدينة نشطت الحياة الاقتصادية حيث عمل المهاجرون مع الأنصار في مزارعهم وأسواقهم، فازداد الانتاج الزراعي ، وزادت حركة تبادل السلع ، روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل . قال : " لا ، فقالوا تكفونا المؤنة ونشرككم في الثمرة . قالوا سمعنا وأطعنا " ^(٢) .

وعمل صلى الله عليه وسلم في تنظيم العلاقات الزراعية بين أصحاب الأرض وبين المزارعين ومن ذلك (عندما فتحت خيبر جعلها صلى الله عليه وسلم في أيدي أهلها وعاملهم عليها مقاسمة على النصف من الثمار ، وهي المشاركة الزراعية مساقاة للأشجار ومزارعة للأرض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليهود خيبر " أقرّكم على ما أقرّكم الله تعالى على أن الثمر بيننا وبينكم ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيحرص عليهم ثم يقول إن شئتم فلکم وإن شئتم فلي) ^(٣) .

(١) المرجع السابق .

(٢) البخاري : الصحيح مع فتح الباري ، ج ٨/٥ .

(٣) أبو يوسف : الخرج ، ص ٨٩ وما بعدها .

كما عمل على حل المشكلات المتعلقة بالسقيا وري المزروعات ، وكانت تلك التنظيمات الزراعية مبنية على القواعد الأساسية التي قام عليها النشاط الاقتصادي الإسلامي في كافة مجالاته .

ويتمخض من هذه القواعد الأساسية بشكل عام قواعد أخرى متعلقة مباشرة بالجوانب الاقتصادية مثل قاعدة الحلال والحرام في مجال الإنتاج والاستثمار والاستهلاك ، وقاعدة الترشيد في الاستهلاك ، والإنتاج وقاعدة الأولويات ، أو قاعدة التفضيل في اختيار الأساليب والتقنية العلمية المناسبة للإنتاج والاستثمار والاستهلاك للموارد والسلع ، وقاعدة العدل في التوزيع وخاصة لعناصر الإنتاج أو الموارد ، وذلك ضمن نظام الملكية في الشريعة الإسلامية بنوعها الخاصة والعامة، والحرية المنضبطة بأحكام الإسلام . وعلى هذه القواعد الأساسية بُني علم الاقتصاد الزراعي في كافة مجالاته وفروعه .

ثالثاً : القواعد الخاصة للاقتصاد الزراعي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

للاقتصاد الزراعي قواعد تميزه عن غيره من النشاطات الاقتصادية . وقد ثبتت هذه القواعد في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفي عهد الخلفاء الراشدين .

وهذه القواعد لا تخرج عن الإطار العام للقواعد الأساسية التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي الإسلامي . ومن القواعد التي شرعت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ما يلي :

أ) استغلال الأراضي الزراعية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم:

إن من متطلبات الاستخلاف في الأرض القيام بعمارته ؛ حيث قال الله تعالى : ﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾^(١) . وعمارة الأرض تكون باستغلالها والاستفادة منها، وقد بين صلى الله عليه وسلم طرقاً متعددة لذلك منها:

١ - إصلاح الأرض الميتة واستغلالها :

حيث أمر صلى الله عليه وسلم بإحيائها فقال صلى الله عليه وسلم : "من أحيا أرضاً ميتة فهي له"^(٢) . ففي السنة الرابعة للهجرة شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم نظام الإحياء للأراضي الموات وذلك لزيادة مساحة الأراضي الزراعية . والإحياء قاعدة شرعية تنظم استغلال الأراضي ، وتحفز على عمارتها بالزراعة والبناء ، ويكون بإذن من ولي الأمر ، وما زالت هذه القاعدة مستمرة إلى يومنا هذا .

٢ - استثمار الأراضي بالإقطاع :

وذلك بإقطاعها لمن يقوم بعمارته واستثمارها ؛ فقد شرع الرسول صلى الله عليه وسلم الإقطاع " فقد قطع سليط الأنصاري الزبير بن العوام

(١) سورة هود : آية ٦١ .

(٢) البخاري : الصحيح مع شرح فتح الباري ، ج ٥ ، ص ١٨ .

خامساً : المجالات العلمية :

- ١- مؤيد صديق بن عبد الرحمن ، " الزراعة عند العرب ، مجلة جامعة الموصل، العدد ١٨ ، ١٩٧٣م ، ص : ٣٨ .
- ٢- محمد الشحات ، العلم في خدمة الإنسان ، الزراعة ، مجلة جامعة الموصل ، عدد ١٧ ، ١٩٧٣م ، ص : ٧ .

٣٠- نصر الدين : د. نصر الدين بدوي محمد : الأمن الغذائي العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ، جدة .

٣١- النمري : خلف بن سليمان بن صالح : التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة والأردن ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ط ١٤١٦ هـ .

٣٢- النمري : خلف بن سليمان بن صالح وآخرون : مبادئ الاقتصاد الإسلامي . طبعة دار الفتح للإعلام العربي ، القاهرة .

رابعاً : السير والمعاجم :

١- ابن هشام : أبو محمد عبد الملك : السيرة النبوية ، دار الجبل ، بيروت . ١٩٧٥ م .

٢- ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب ، دار المعارف .

٣- البلادي : عاتق : معجم المعالم الجغرافية ، الطبعة الأولى ، دار مكة ، ١٤٠٢ هـ .

٤- البلاذري : أحمد بن يحيى : فتوح البلدان ، مكتبة النهضة المصرية .

٥- المباركفوري : صفى الرحمن . الرحيق المختوم ، بحث في السيرة النبوية : الطبعة الخامسة ، رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة - ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م .

٢١- عطية : إسماعيل محمد . اقتصاديات الميكنة الزراعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .

٢٢- عفر : أ.د. محمد عبد المنعم اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل ، طبعة دار المجمع العلمي . جدة ١٤٠٠ هـ .

٢٣- عفر : أ.د. محمد عبد المنعم عفر . الاقتصاد التحليلي الإسلامي ، دار حافظ ، جدة ، ١٤٠٩ هـ .

٢٤- عفر : أ.د. محمد عبد المنعم : مذكرات في الاقتصاد الزراعي . "غير منشور" .

٢٥- الغنيمي : محمد رياض : مفهوم الإصلاح الزراعي ، منظمة الأغذية والزراعة للإمام المتحدة . المكتب الإقليمي للشرق الأدنى ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .

٢٦- القرشي : يحيى بن آدم ، الخراج ، طبعة دار المعرفة ، بيروت .

٢٧- الماوردي : أبو الحسن علي بن حبيب : أدب الدنيا والدين ، الطبعة الثالثة ١٣٧٥ هـ مطبعة الحلبي .

٢٨- المبارك : محمد المبارك : آراء ابن تيمية في الدولة ؛ ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي ، دار الفكر ، بيروت .

٢٩- النجار : زغلول . قضية التخلف العلمي والتفني في العالم الإسلامي ، ط ١ المحاكم الشرعية ، قطر ، ١٤٠٩ هـ .

- ١١- جمال : د. غريب الجمال : النشاط الاقتصادي في ضوء الشريعة الإسلامية ، طبعة دار الشروق . جدة ١٣٩٧ هـ .
- ١٢- الداهري : عبد الوهاب مطر : الاقتصاد الزراعي . وزارة التعليم . جامعة بغداد ، طبعة ١٩٨٠ م .
- ١٣- دنيا : شوقي أحمد . النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي : الطبعة الأولى ، مكتبة الخريجي الرياض ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٤- الديب : محمد محمود ، الجغرافيا الاقتصادية الزراعية . الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .
- ١٥- زيدان : عبد الكريم : المدخل لدراسة الشريعة ، الطبعة السادسة : مكتبة القدس .
- ١٦- السرخسي : شمس الدين محمد . المبسوط ، الطبعة الثانية دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ١٧- شافعي : محمود عبد الهادي وآخرون : مدخل إلى الاقتصاد الزراعي . طبعة مطبعة الأقصى ، عمان ، الأردن .
- ١٨- العبادي : عبد السلام داود : الملكية في الشريعة الإسلامية . الطبعة الأولى ، مكتبة الأقصى ، عمان ، الأردن ، ١٣٩٤ هـ .
- ١٩- عجيمة : محمد عبد العزيز : الموارد الاقتصادية ، دار المعارف ، الإسكندرية ١٩٧٠ م .
- ٢٠- العسال : أحمد فتحي ، النظام الاقتصادي في الإسلام .

- ٢- ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون المغربي : المقدمة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٣- ابن سلام : أبو عبيد القاسم : الأموال ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، ١٣٩٥ هـ .
- ٤- ابن شبة : عمر بن شبة النميري : تاريخ المدينة المنورة . دار الأصفهاني جدة ١٩٧٩ م .
- ٥- ابن قدامة : موفق الدين عبد الله بن أحمد : المغني مع الشرح الكبير . طبعة دار الكتاب العربي .
- ٦- أبو يوسف : القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم : الخرج . الطبعة الخامسة ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٦٩ هـ .
- ٧- أحمد : د. عبد الرحمن يسري : التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨١ م .
- ٨- بطانية : محمد ضيف الله : الحياة الاقتصادية في صدر الإسلام ، طبعة ١٤٠٢ هـ .
- ٩- بليغ : عبد المنعم : أضواء على الزراعة العربية ، طبعة دار المطبوعات الجديدة ، ١٩٧٥ م .
- ١٠- الجنيدي : د. محمد الجنيدي : قواعد التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٥ م .

مصادر البحث ومراجعته :

أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : السنة النبوية .

١- البخاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل : الصحيح مع فتح الباري ،
طبعة المكتبة الإسلامية .

٢- ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد : السنن ، دار الفكر للطباعة
والنشر ، بيروت .

٣- الترمذي : محمد بن عيسى : الجامع الصحيح مع شرحه عارضة
الأحوذى . طبعة المكتبة الإسلامية .

٤- أبو داود : سليمان بن الأشعث : السنن ، طبعة دار إحياء السنة النبوية
بالمدينة المنورة .

٥- مسلم : مسلم بن الحجاج القشيري : الصحيح ، طبعة دار إحياء
التراث العربي ، بيروت . والصحيح مع شرحه فتح الباري .

٦- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : الناشر آي . فنسك . مكتبة
بريل - لندن ، ١٩٣٦هـ .

ثالثاً : المصادر الأخرى :

١- ابن تيمية : تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام : مجموع
الفتاوى ط ١٣٩٨هـ .

السود وعمارة القناطر ، وبناء الجسور ، وإصلاح الأراضي ، وغير ذلك .

٦- أن الاقتصاد الزراعي تطورت أساليبه ووسائله وكان للمسلمين دور كبير في هذه التطورات ، التي تتفق مع أصول الشريعة الإسلامية .

٧- إن نظام الحيازة الزراعية له دور مهم جداً في زيادة مساحة الأراضي الزراعية ؛ وذلك لاعتماده على أسس الملكية والإجارة في الشريعة الإسلامية .

٨- لقد مر نظام الإنتاج بمراحل متعددة لا يخلو منها الاقتصاد الزراعي لأي بلد في العالم ، وإن اختلفت الأساليب الإنتاجية .

٩- للاستثمار الزراعي نظامه المتميز عن غيره لاعتماده على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في العمل ، والمشاركات في الاقتصاد الإسلامي .

ويقترح الباحث أن تقوم المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار في العالم الإسلامي بدور مهم في تطبيق أسس الاقتصاد الزراعي من خلال التكامل الاقتصادي الزراعي ، وإنشاء صناديق مشتركة للاستثمار الزراعي ، وشركات للتسويق ، ومراكز للمعلومات والأبحاث التسويقية والإنتاجية ، وشركات التأجير والتصنيع الزراعي ، وصيانة المعدات والآلات الزراعية وفقاً لقواعد الاقتصاد الزراعي في الإسلام على مستوى البلدان الإسلامية .

الخاتمة

في نهاية هذا البحث يصل الباحث إلى أن علم الاقتصاد الزراعي يختلف فروعه وعلاقاته المتنوعة والمتشابكة مع غيره له قواعد وأسس في الشريعة الإسلامية على النحو التالي :

١- أن علم الاقتصاد الزراعي يبحث في الظواهر والفعاليات المتعلقة بجهود الإنسان في مهنة الزراعة ، وفقاً للقواعد الأساسية لعلم الاقتصاد الإسلامي.

٢- أن فروع علم الاقتصاد الزراعي المختلفة لها أسس شرعية تقوم على مبادئ وأصول الشريعة الإسلامية . ولتلك الفروع علاقة وثيقة بالاقتصاد الإسلامي والعلوم الاجتماعية ، والتطبيقية .

٣- للاقتصاد الزراعي خصائص تميزه عن غيره اقتصادية واجتماعية .

٤- أن جميع أسس علم الاقتصاد الزراعي في الإسلام ثبتت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وطبقت ومن ذلك استغلال الأراضي الزراعية سواء بالإحياء ، أو بالإقطاع ، أو بالحمى ، والاستثمار الزراعي ، وتنظيم الملكية الزراعية ، وعمليات الري ، ونظام التمويل ، وتنظيم الأسواق ، والحث على العمل والقضاء على البطالة .

٥- لقد حرص الصحابة رضوان الله عليهم في تطبيق تلك الأسس في عهد الخلفاء الراشدين ، واجتهدوا فيما واجههم من القضايا المتعلقة بالزراعة وفقاً لتلك الأسس الشرعية . ومن ذلك طريق جباية الخراج من أراض

بيان طرق تبادل المنتجات الزراعية لأنها هي غالب السلع الموجودة في الأسواق، وقد كانت تنقل المنتجات الزراعية وغيرها بالقوافل التجارية من مراكز إنتاجها إلى أسواق المدن الكبيرة كالمدينة المنورة عاصمة الدولة الإسلامية الأولى .

وهنا تتضح السياسة الزراعية في المحافظة على أموال الدولة ؛ حفاظاً على المصلحة العامة ، مع مراعاة للمصلحة الخاصة ، فعمل على توفير الرعي والسقي لخير الجهاد ، وإبل الصدقة ، كما اعتنى بأصحاب المواشي القليلة . حيث ضمن لهم دخلاً من مواشيهم واستمرار الإنتاج منها ؛ فسمح لهم بالرعي في الحمي ، ومنع أصحاب الأموال الكثيرة من مزاحمة صغار المزارعين ، وبهذا ازدادت الثروة الحيوانية من (الإبل والبقر والأغنام والدواجن ، والخيول والبغال والحمير ، كما تمت العناية بتربية النحل لإنتاج العسل)^(١) .

ونلاحظ أن اهتمام الخلفاء بالجانب الزراعي لعدة أمور من أهمها أن الأراضي الزراعية في عهدهم أصبحت واسعة وكثيرة ، وأن الدولة الإسلامية توسعت وأصبحت تحتاج إلى حماية لثغورها إضافة إلى التوسع في الفتوحات الإسلامية لنشر الإسلام ، ولابد من تمويل لهذه العمليات ولا مورد لميزانية الدولة مستمراً لا ينقطع إلا ما يؤخذ من القطاع الزراعي من خراج ، وزكاة ، فهي مورد أساسي ومهم للدولة ، وكذلك تلبية احتياجات المجتمع من غذاء وغيره ولا يكون إلا من هذا القطاع المهم ، لهذا كانت آراؤهم الاقتصادية في تسيير النشاط الزراعي واقعية عملية ، تراعي المصلحة . ولا يتسع المجال هنا لحصر تلك الآراء والاجتهادات ، وإن كانت منشورة في كتب الفقه ، مثل تلك الآراء التي تتعلق بالبيع وتنظيم الأسواق ، والأسعار والمعاملات المالية ، وفي

والكتان ، واللوز ، والجوز والفسق والزعفران والخضراوات بمختلف أنواعها ، والرياحين وما أشبه ذلك ، مما يزرع في العراق والشام ، ومصر^(١) .

كما تمت العناية بتربية المواشي والدواب النافعة على مستوى الدولة ، أو على مستوى القطاع الخاص (المزارعين) .

فقد حمى أبو بكر رضي الله عنه النقيع على ما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يحميه للخيال التي يغزي عليها ، وإبل الصدقة^(٢) وحمى عمر بن الخطاب الربذة ، والشرف وجعلها للخيال ونعم الصدقة من المواشي والإبل^(٣) وسمح لأصحاب المواشي بالرعي فيها ، وخاصة أصحاب المواشي القليلة . أما أصحاب المزارع فقد منع مواشيهم من الرعي لكثرتها ، وعندهم ما يرجعون إليه في مزارعهم ، وقال لعامله على الحمى (ويحك ياهني - اسمه - أضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فإن دعوته مجابة ، وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة ، ودعني من نعم عثمان بن عفان وابن عوف فإنها إن هلك ماشيتهما رجعا إلى المدينة إلى نخل وزرع ، وإن رب الصريمة والغنيمة إن هلك ماشيته يأتيني بعياله ولست بتاركهم ، فالماء والكلاء أهون من أن أغرم له ذهباً أو ورقاً)^(٤) .

(١) أبو عبيد بن سلام : الأموال ، ص ٦٣٧ وما بعدها ، أبو يوسف الخراج ص ٥١ ، وما بعدها .

(٢) الماوردي الأحكام السلطانية ، ص ١٨٥-١٨٦ أبو عبيد بن سلام : الأموال ، ص ٦٦٧ وما بعدها .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ١٨٦ ، أبو عبيد بن سلام : الأموال ، ص ٦٦٧ ، مرجع سابق .

وغنى الخلفاء بتنمية الأراضي الزراعية ، وزيادة مساحتها ، وتم تنظيم عمليات وقنوات الري فيها ؛ فشقوا الأنهار وبنوا القناطر وحفروا الآبار واستفادوا من مياه العيون . روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر وإلى البصرة بحفر نهر الأبله حتى بلغ البصرة . وفي خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه واصل حفره ، وانتهى به إلى موضع الجبل في عام ٣٠ هـ وحفرت أنهار صغيرة أخرى امتدت وسط البصرة ، وفي أرض الأنبار حفر سعد بن أبي وقاص نهراً^(١).

واعتنى الصحابة بالزراعة ، وحفروا لها العيون ، ومن ذلك ما أقطعه عمر بن الخطاب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما من أراضي ينبع ، وقد حفر بها عيوناً عدة مثل خيف الأراك ، وخيف ليلي ، وعين البحير ، وغيرها . لما كانت له أراضٍ في المدينة بالعالية ، وله بوادي القرى عين يقال لها عين حسن وله واد يسمى البيضاء وفيه مزارع ، وقد كان له آبار في القصيبة^(٢) وهنا يتضح اتجاه الدولة الإسلامية وتشجيعها ومساعدتها للعاملين في الزراعة ؛ فتنوعت المنتجات الزراعية النباتية لديهم . فإضافة إلى النخل في المدينة وخيبر وغيرها زرعت الأعناب ، والفواكه المختلفة من رمان وتين وخوخ وسفرجل في الطائف ، والحبوب من شعير وحنطة وذرة في مواضع مختلفة من شبه الجزيرة العربية .

وإضافة إلى ذلك كان النخل ، والكرم ، والفواكه بأنواعها والحبوب والزيتون ، وقصب السكر ، والسمسم ، والعدس والحمص ، والحلبة والقطن

(١) انظر البلاذري : فتوح البلدان ، ج ٢ ، ص ٤٣٤ وما بعدها .

(٢) انظر عمر بن شبه ، تاريخ المدينة المنورة ، ج ١ ، ص ٢١٩ وما بعدها .

روى الأوزاعي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : (خففوا على الناس في الخرص فإن في المال العربية والأكلة)^(١) فهو هنا يدعو عمال الصدقة إلى التيسير في جمع الزكاة الواجبة على الزرع ، حيث لا يضرون المزارعين عند أخذها بالكامل منهم . وفي استثمار الأراضي الزراعية بنظام المزارعة الثابتة بالسنة عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره (أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل خير بشر ما يخرج منها من ثمر أو زرع)^(٢) ، كما أجمع الصحابة على تلك المعاملة يقول أبو جعفر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خير بالشرط ، ثم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ، ثم أهلهم يعطون الثلث والرابع^(٣) .

وقد كانت السياسة الزراعية في عهد الخلفاء الراشدين تتجه إلى إبقاء الأراضي المفتوحة بيد من كان يزرعها ، ومنع الجنود المجاهدين والمرابطين من المسلمين على ثغور البلاد أن يشتغلوا بها ، وأجزلت لهم العطاء ، وكفلت نفقات عيالتهم ، وقامت الدولة بإعطاء ما يخصهم من الأرض إلى المزارعين ليقوموا بزراعتها والعناية بها ، وخاصة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما كثر العمال في أيدي المسلمين ، وأصبحوا قادرين على عمل الأرض^(٤) .

(١) أبو عبيد : الأموال ، ص ٥٨٧ .

(٢) الإمام البخاري : الصحيح مع فتح الباري ، ج ٥ ، ص ١٠ .

(٣) المرجع السابق وابن قدامة : المغني مع الشرح الكبير ، ج ٥ ، ص ٥٥٤ .

(٤) أبو يوسف : الخراج ، ص ٦٠ وما بعدها .

الجسور ، وإقامة السدود^(١) وخاصة في الأراضي الجديدة المفتوحة ، والعناية بالأراضي الزراعية، والإنتاج الزراعي بشكل عام إضافة إلى استمرارهم في إصلاح الأراضي الزراعية بالتنظيمات التي شرعها الرسول صلى الله عليه وسلم كالأحياء للأراضي الموات.

والإقطاع يقول أبو يوسف : " إن - رسول الله صلى الله عليه وسلم - أقطع أقواماً ، وتآلف على الإسلام أقواماً وأقطع الخلفاء من بعده من رأوا أن في إقطاعه صلاحاً "^(٢) .

فقد أقطع أبو بكر رضي الله عنه الزبير من أرض الحجاز ، وأقطع مجاعة ابن مرارة بن سلمى ، وقد أقطع عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراضي كثيرة منها أرض العقيق كلها "^(٣) . وهو وادٍ خصب واسع المساحة صالح للزراعة .

كما إنهم عملوا على تطبيق تنظيم الاستثمار الزراعي ، وعنوا به أيماء عناية ، فوجهوا الولاة في الأراضي المفتوحة الجديدة لمراعة ذلك ؛ لتخفيف الأعباء عن المزارعين .

(١) محمد ضيف الله بطانية : الحياة الاقتصادية في صدر الإسلام ، ص ٧٥ .

(٢) أبو يوسف : الخراج ، ص ٦٦ .

(٣) أبو يوسف : الخراج ص ٦٦ ، ٦٨ ، يحيى بن آدم : الخراج ص ٧٣ ، أبو عبيد : الأموال ص ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ . والعقيق وادٍ من أودية الجزيرة العربية يبدأ من شرق جبال الحجاز باتجاه المدينة حتى يصل إلى نجد انظر : عاتق البلادي : معجم المعالم الجغرافية ، ص ٢١٢ ، ط أولى ، ١٤٠٢ هـ دار مكة .

واختصت بما نسميه اليوم علم الاقتصاد الزراعي ، ولم تأت على جميع القواعد ، ولم نقصد حصرها هنا فهي مشهورة منشورة في كتب الشريعة الإسلامية .

رابعاً : الاقتصاد الزراعي في عهد الخلفاء الراشدين :

بعد انقضاء عصر الرسول صلى الله عليه وسلم الذي تم فيه التشريع الإلهي في الكتاب والسنة الأصلين العظيمين ، جاء عهد الخلفاء الراشدين . والذين حرصوا على تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية في كافة مجالات الحياة بما في ذلك الجانب الاقتصادي ، معتمدين على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وفي ذلك العصر واجه الصحابة ، ومن أتى من بعدهم وقائع وأحداث جديدة لم تكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا بد من معرفة حكمها وكيفية التعامل معها ، ولا بد من إعمال العقل في ذلك بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية فاجتهدوا في ذلك ، وقد كان الاجتهاد في زمن أبي بكر وعمر بن الخطاب اجتهاداً جماعياً يأخذ شكل الشوري في الغالب . وكان أكثر ما يكون في المسائل العامة كما في مسألة تقسيم أرض السواد في العراق على الفاتحين ، واستشارة عمر لفقهاء الصحابة وكبارهم في هذا الأمر^(١) .

وقد أوجه الخلفاء مسائل عدّة في مجال الزراعة كغيرها من المجالات الأخرى فاجتهدوا فيها ، ومنها مسألة طريقة جباية الخراج عن أرض السواد ووضعهم الدواوين ومسألة منع الجنود من العمل في الزراعة ، وتكليف الزراع بأن يزرعوا لهم أرضهم بأجرة المثل ، وكذلك عمارة القنوات المائية ، وبناء

(١) عبد الكريم زيدان : المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، ص ١١٩ .

ز- الحث على العمل والقضاء على البطالة في القطاع الزراعي:

ويمكن استنتاج ذلك من عدة أعمال قام به عليه الصلاة والسلام .
منها مؤاخاته بين المهاجرين الذين لا يملكون أراضٍ زراعية ، والأنصار أهل
الزرع والأملاك^(١) وكذلك حثّه صلى الله عليه وسلم على الزراعة والغرس في
قوله : "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو
بهيمة إلا كان له به صدقة"^(٢) .

وحثّه صلى الله عليه وسلم على العمل بشكل عام وتشجيعه على
الأعمال الزراعية كالرعي للإبل والغنم والصيد خارج حدود الحرم
والاحتطاب، وكل ما فيه مصلحة ومنفعة للمجتمع .

قال صلى الله عليه وسلم "ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من عمل يده"^(٣)
فالعمل في الزراعة من وجوه المكاسب النافعة والأعمال
الاقتصادية الصالحة^(٤)، ولقد طبقت قواعد الاقتصاد الزراعي في عهد الرسول
صلى الله عليه وسلم .

وإن كانت الزراعة معروفة من قبل عند العرب وغيرهم إلا أن تنظيمها
وتنقيتها من المعاملات المحرمة التي فيها ظلم للمجتمع الزراعي بدأ من عهد
الرسول صلى الله عليه وسلم .

وفي هذا البحث أشرنا إلى أهم القواعد والمبادئ التي تعتمد على الكتاب
والسنة التي انتظمت ضمن العقد الثمين في الفكر الاقتصادي الإسلامي ،

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، ج٢ ، ص ١٠٨ .

(٢) البخاري : الصحيح مع فتح الباري ، ج٢ ، ص ٢ ، مسلم : الصحيح مع شرح النووي ،
ج ٢٥/١٠٠ .

(٣) البخاري : الصحيح مع فتح الباري : ج٤ ، ص ٣٠٣ .

(٤) الماوردي : أدب الدنيا والدين ، ص ٢٠٩ .

كما أقام نظام الحسبة ، ونهى عن العوامل التي تؤثر في الأسعار كالغش والاحتيال والربا ، وأمر بمعاينة المخالفين لنظام السوق ، ومن يتعاملون بالبيع النهي عنها كمن يبيع التمر بالتمر في رؤوس النخل ، وهي التي تسمى المزابنة^(١) وكذلك التصرية ، وهي ترك الناقة أو الشاة أياماً لا يحلبونها ؛ فيكبر ضرعها ويظن المشتري أنها حلوب ، وجاء في الحديث " من اشترى شاة مصراة لم تحلب فهو بخير النظرين ثلاثة أيام إن شاء أمسكها ، وإن شاء ردها ، وردّ معها صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير "^(٢) .

كما نهى عن بيع جبل الحبله ، وهو بيع نتاج النجا فقد كان الرجل في الجاهلية يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها ، ونهى عن الملاقيح وهو ما في البطون من الأجنة^(٣) .

وكذلك النهي عن كل بيع فيه غرر أو جهل بالثمن أو المثلن ، أو صفة أحدهما . وقد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الربا بكافة أنواعه . ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في ربا البيوع " الذهب بالذهب ، الورق بالورق ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح سواء بسواء يداً بيد "^(٤) .

كما نهى عليه السلام عن التسعير على الناس وقال : " إن الله هو الخالق الباسط الرازق المسعر .. "^(٥) ، وهذا يكون في الحالات الطبيعية التي لا توجد فيها عوامل أو تداخلات من الباعة أو الوسطاء تؤثر في السعر .

(١) مسلم : الصحيح مع النووي ، ج ١٠ ، ص ١٥٦ .

(٢) ، (٣) البخاري : الصحيح ، ج ٣ ، كتاب البيوع ، ص ٣ .

(٤) مسلم : الصحيح مع شرح النووي ج ١١ ، ص ١٤ .

(٥) الترمذي : الجامع الصحيح مع شرحه عارضة الأحوذى ٥٣/٦ .

هـ- قاعدة التمويل الزراعي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم:

لقد كان التعامل بالربا منتشراً في الجاهلية في كثير من عمليات التمويل والبيوع ، ولما جاء الإسلام حرم التعامل بالربا ، وأحلّ التعامل بالبيع قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(١) .

ومن البيوع التي يتم تدبير المال فيها للمزارعين بيع السلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من سلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم "^(٢) . فهذا بيع عجل فيه دفع الثمن وأجل فيه تسليم المبيع أو السلعة ، إلى وقت الحصاد ، وبهذا يحصل المزارعون على ما يحتاجون من أموال لتمويل عمليات الإنتاج الزراعي ، ومن ثم يقومون بتسديد هذه الأموال من إنتاجهم ، وكذلك بيع المراجعة وهو توفير السلع للمزارعين بربح معين . كما يمكن التمويل للنشاط الزراعي عن طريق نظام المشاركة والقرض ، وغير ذلك من المعاملات المباحة ، التي تعامل بها الرسول صلى الله عليه وسلم أو أقرّ التعامل بها .

و- تنظيم الأسواق والأسعار في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم: نظم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأسواق ، فقد اختار صلى الله عليه وسلم مكاناً لسوق المدينة ، وحدده فقال " هذا سوقكم فلا ينتقصن ، ولا يضربن عليه خراج "^(٣) .

(١) سورة البقرة : آية رقم ٢٧٥ .

(٢) البخاري : الصحيح مع شرحه فتح الباري ، ج ٤ / ٤٢٩ .

(٣) رواه ابن ماجه : السنن ٧٥١/٢ ورواه إسناده ضعاف .

أنها لهم بدفعهم الجزية أو الخراج فهي ملك لأصحابها ، كذلك أراضي الدولة فإنها تقوم باستثمارها أو تعطيها لمن يقوم باستغلالها ، ويضاف إلى ذلك أن حيازة الأراضي تكون أيضاً بالإجارة ، وكذلك من يقوم باستغلال الأراضي الزراعية وفقاً لنظام المشاركة بالمزارعة والمساواة ، ولكنهم لا يملكونها بل يعتبرون حائزين لها ما دام عقد الإجارة أو المشاركة قائماً .

د - تنظيم عملية الري في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

كانت الزراعة تعتمد في المدينة على مياه الأمطار ، وكان سيل الأودية يمر على الأراضي واحدة بعد الأخرى ؛ فيحبس صاحب الأولى بقدر معين ثم يرسل الماء إلى من يليه^(١) ، وقضى في مياه سيل مهزور ومذنيب وبطحان وهي من السيول التي كانت تسقي أراضي المدينة .

فقد قضى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يحبس الماء في الأرض لأهل النخل إلى العقبين ولأهل الزرع إلى الشراكين^(٢) ، وهنا عملية دقيقة جداً في توزيع الماء بالعدل وقضى في خلاف وقع بين الزبير بين العوام وأحد الأنصار فقال: "إن كان ابن عمك" فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال "اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ، ثم ارسل الماء إلى جارك"^(٣) .

وهنا يتضح حسن قضاء الرسول صلى الله عليه وسلم في تنظيم عملية السقي دون إسراف أو إضرار ، وفي هذا ترشيد لعملية الاستفادة من المياه المتاحة .

(١) الماوردي : الأحكام السلطانية ، ص ٧٧ ، أبو يوسف : الخراج ، ص ٩٠ .

الوضعية حيث إن الإصلاح لديهم هو (الإجراء العام الذي تتخذه الدولة لتغيير نظام حيازة الأرض) أي الاستيلاء على الأراضي الزراعية الواسعة المملوكة للغير وتوزيعها على المستأجرين والعمال الذين كانوا يفلحون الأرض^(١). وهذا المفهوم في النظم الوضعية للإصلاح الزراعي لا يعمل على زيادات الأراضي الإنتاجية بل فيه إلغاء للملكيات الزراعية بدعوى الإصلاح.

ب- قواعد الاستثمار الزراعي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

أقر الرسول صلى الله عليه وسلم في السنة السابعة للهجرة استثمار الأراضي الزراعية وفقاً لقواعد شرعية منها نظام المزارعة والمساقاة ، عندما عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها^(٢) ، وهذا النظام فيه استغلال للطاقات الإنتاجية من العمالة ذات الخبرة والتي لا تملك رأس مال ، أو أرضاً زراعية ، ويكون ذلك مقابل جزء من الناتج الزراعي .

ج- تنظيم حيازة الأراضي الزراعية^(٣) :

لقد نظم الإسلام حيازة الأراضي الزراعية ومن ثم ملكيتها بعدة طرق مشروعة منها ما ذكرنا سابقاً مثل الأحياء للأرض الموات ، والإقطاع ، وهنا تكون ملكيتها لمن قام بعمارته ، وكذلك الإرث والهبة والوصية والأراضي التي أسلم عليها أهلها ، وكذلك أراضي الصلح وهي التي صالح أهلها المسلمون على

(١) د. محمد رياض الغنيمي : مفهوم الإصلاح الزراعي ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢) البخاري : الصحيح ، ج ٢ ، ص ٤٦ ، من حديث ابن عمر .

(٣) د. عبد السلام العبادي : الملكية في الشريعة الإسلامية ، ج ٢ ، ص ٣١ وما بعدها .

وبلال بن الحارث المزني ، وفرات بن حيان العجلي ^(١) "أراضٍ ليقوموا بعمارتها واستغلالها، وهذا دليل على عدم ترك الأراضي الموات بدون عمارة واستثمار مادامت هناك حاجة لذلك وقدرة على استثمارها .

٣- منع امتلاك بعض الموارد الاقتصادية ملكية خاصة :

وجعلها خاصة للمصلحة العامة ، وذلك عن طريق حمايتها ؛ فقد حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أرض النقيع لخير المسلمين ^(٢) . وفي ذلك مصلحة عامة للمسلمين ؛ فينتفعون بما في هذه الأرض من مراعي وأشجار ومياه، دون أن يمتلكها أحد منهم وفقاً لقاعدة الاستخلاف والعمارة . إن هذه القواعد الخاصة باستغلال الأراضي الزراعية تتميز بقدرتها المرنة على زيادة الأراضي الإنتاجية ، فالإحياء والإقطاع يعملان على إدخال الأراضي الجديدة للإنتاج الفعلي الذي يترتب عليه زيادة في الدخل . إضافة إلى امتلاك رأس مال إنتاجي جديد لمن قام بعملية الإحياء أو العمارة للأراضي الجديدة المقطعة له حسب شروطها ، وهذا هو مفهوم الإصلاح الحقيقي الزراعي في الاقتصاد الإسلامي وهو يختلف عن مفهوم الإصلاح الزراعي الذي تطبقه بعض الأنظمة

(١) أبو عبيد بن سلام : الأموال ، ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٢) النقيع هي الأرض التي يستنقع فيها الماء ، أي يجتمع فإذا جف الماء نبت الكلى ، والنقيع موضع يبعد عن المدينة عشرون فرسخاً ، والفرسخ يساوي خمس كيلو مترات وخمسمائة وأربعين متراً تقريباً . انظر أبو عبيد بن سلام : الأموال ٣٧٦ ، ابن منظور : لسان العرب باب النون ، ج ٢ ، ص ٤٥٢٨ ، الرئيس : الخراج والنظم المالية ، ص ٣٠٠ .